

## المبحث الأول

### أحوال الهمزة وخصائصها

الهمزة حرف مجهور شديد منتفخ<sup>(١)</sup>، يخرج من أقصى الخلق وأسفله إلى ما يلي الصدر، إذ إنها أدخلت حروف الخلق في الخلق<sup>(٢)</sup>، ولها نبرة كريهة في الصدر تخرج من أقصى الخلق تجرى مجرى التنوع<sup>(٣)</sup>، وبذلك كان النطق بها تكلفاً، فثقلت على لسان المتلفظ بها، وشق النطق بها وثقل<sup>(٤)</sup>، ومن ثم ساغ فيها التخفيف في لغة أكثر أهل الحجاز وبخاصة قريش<sup>(٥)</sup>، حيث خففوها بإبدالها لتزال نبرتها الكريهة فتلين، أو بحذفها للتخلص منها وما بها من الثقل، أو بجعلها بين بين، أي: ينطق بها بين «الهمزة» وحرف المد الذي منه حركتها، أو حركة ما قبلها، لتسهيل ما بها من الثقل، وذلك بشروط وضوابط ستذكر في موضعها - إن شاء الله تعالى - .

وللهمزة أحوال ومواضع مختلفة، إذ إنها إما أن تكون مركبة مع غيرها من الحروف بحيث تكون بعضاً من كلمة، بأن تقع أصلاً من أصول هذه الكلمة، أو حرفاً زائداً على أصولها، وإما أن تكون مفردة فترد كلمة مستقلة، مع كونها حرفاً محضاً من حروف المعاني<sup>(٦)</sup>، وإيضاح ذلك ما يلي :

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٤٣، ٤٣٦، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، وسر صناعة الإعراب، لابن جني ١/٦٠، ٦١، تحقيق الدكتور حسن هندواي.

(٢) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٩/١٠٧، ١٠/١٢٤ - عالم الكتب - بيروت.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٨ (هارون)، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري ٢/٤٤٣، تحقيق الدكتور / عبد الإله نبين، وشرح شافية ابن الحاجب، للإمام الرضى ٣/٣١، تحقيق الأستاذة / محمد نور الحسن، و محمد الزفراف، و محمد يحيى الدين عبد الحميد وشرح المفصل، لابن يعيش ٩/١٠٧، و «الثهوغ» تكلف القيه، فهو ضرب من التكلف، (انظر لسان العرب، لابن منظور ٦/٤٧٢١ - دار المعارف المصرية -).

(٤) انظر: اللباب ٢/٤٤٣، وشرح الشافية ٣/٣١.

(٥) انظر: شرح الشافية ٣/٣١، ٣٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩/١٠٧.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٦٩، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي: ص ٢٨، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب، ووصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي: ص ٢٨ تحقيق / أحمد محمد الخراط.

## أولاً : خصائص الهمزة الواقعة بعض كلمة :

الهمزة المركبة مع غيرها من الحروف في كلمة إما أن تكون أصلاً من أصولها ، وإما أن تكون حرفاً زائداً فيها ، فإن كانت أصلاً وقعت فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، فمن وقوعها فاء نحو : « أذُن » و « أنف » و « أمل » و « أخذ » و « أمر » ، ومن وقوعها عيناً نحو : « رأس » و « فأس » و « ذئب » و « سأل » و « سقم » و « لؤم » ، ومن وقوعها لاماً نحو : « قرء » و « قرأ » و « جاء » و « استبرأ » .

ولما كانت الهمزة الواحدة مستقلة فإنها لم تقع مجتمعة في موضعي : الفاء والعين ، ولا في موضعي : العين واللام ، فلم ترد كلمة في كلام العرب فاؤها وعينها همزتان ، ولا عينها ولامها همزتان ، وإنما وردت أسماء محصورة فاؤها ولامها همزتان <sup>(١)</sup> ، منها : « آءة » <sup>(٢)</sup> و « أجأ » <sup>(٣)</sup> .

وإنما يُقضى بكون الهمزة أصلاً من أصول الكلمة إذا وقعت أولاً بعدها حرفتان ، كـ « أخذ » و « أجل » و « إبل » ونحوها ، أو بعدها أربعة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها ، كـ « إصطبل » و « إتريسم » - وهو الخريس - و « إبراهيم » و « إسماعيل » خلافاً للبغداديين ، حيث قضوا بزيادة الهمزة فيها <sup>(٤)</sup> ويقضى - أيضاً - بكونها أصلاً إذا وقعت حشواً أو آخرأ ، ما لم يقم على زيادتها دليل ، إذ إن « الهمزة » إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية ، وذلك كـ « سأل » و « تؤأم » و « ذئب » و « لؤم » و « رؤيا » و « بلأزر الرجل - أو - تلأب » بمعنى : فرّ وأسرع ، و « برأل الديك » بمعنى : نفش ريشه ، و « السأسم » وهو نوع من الشجر ، و « اطمأن » و « ارتبأ الرجل »

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٦٩ ، ٧١ .

(٢) الآءة : ثمرة شجرة معينة . ( انظر : القاموس المحيط ١/٧ ، طبعة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ) .

(٣) الأجا : جبل لطيف ، يذكر ويؤنث ، ( انظر : لسان العرب ١/٣٠ - دار المعارف بمصر - ) .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٩٥ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النحاس .

بمعنى : أَقْشَعَرَّ ، و « قَرَأَ » و « جَاءَ » و « نَبَأَ » و « دَاءَ » و « أَدْوَأَ » و « تَكْفُرًا » السَّحَابُ » بمعنى : تَرَكَبَ ، ونحو ذلك <sup>(١)</sup> وتكون زائدة حشواً وآخر إن قام دليل على زيادتها ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، منها ما زيدت فيه الهمزة ثانية كـ « شَأْمَلِ » ، لغة في : « الشَّمَالِ » وهو بوزن « فَاعَلِ » ، إذ يقال : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » - بلا همز - ، و « رَبَّالِ » - أي : الأَسَدِ - ، يقال له : الرِّبَالُ - بلا همز - ، ومنها ما زيدت فيه ثالثة كـ « شَمَّالِ » ، لغة أخرى في : « الشَّمَالِ » ، وهو بوزن « فَعَّالِ » ، بدليل : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » ، ومنها ما زيدت فيه الهمزة رابعة كـ « حَطَّاطَ » - وهو القَصِيرُ - ، و « جَرَّائِضُ » ، أي : الأَسَدُ ، إذ يقال له : « جَرَّوَأِضُ » - بلا همز ، و « قَدَائِمُ » ، أي : قَدِيمٌ ، و « امْرَأَةٌ ضَهْيَاءُ » بوزن « فَعْلَاءُ » ، خلافاً للزجاج ، حيث ذهب إلى أن الهمزة أصل في : « ضَهْيَاءُ » ونحوه <sup>(٢)</sup> ومنها ما زيدت فيه خامسة كـ « ضَهْيَاءُ » بوزن « فَعْلَاءُ » ، و « الضَهْيَاءُ » و « الضَهْيَاءُ » و « الضَهْرَاءُ » : هي المرأة التي لا تحيض أو التي لا تدي لها <sup>(٣)</sup> ، و « حَبْنَطَا » - وهو متفخ البطن - ، « حَمْرَاءُ » ، ومنها ما زيدت فيه سادسة كـ « احْبَنَطَا » و « عَقْرَبَاءُ » - اسم بلد - ، و « حَرُورَاءُ » ، ومنها ما زيدت فيه الهمزة سابعة كـ « بَرِّسَاءُ » ، أي : الناس ، و « عَاشُورَاءُ » ومنها ما زيدت فيه ثامنة كـ « بَرِّيطِيَاءُ » وهو موضع ينسب إليه الوشِيُّ ، فالهمزة في الألفاظ المذكورة ونحوها قضى عليها بالزيادة لقيام الدليل على زيادتها <sup>(٤)</sup> .

هذا ... وتزاد « الهمزة » أولاً في الأسماء والأفعال إذا تصدرت في اسم أو

(١) انظر : سر الصناعة ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، والله نفع : لابن جنى : ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، بتحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، والمتع ، لابن عصفور ١٢٧/١ وما بعدها ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والارتشاف ٩٥/١ ، ٩٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٤٤٣/٢ ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلي .

(٣) انظر المصدر السابق ، وسر صناعة الإعراب ١٠٨/١ ، والمصنف : ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق ، وسر صناعة الإعراب ١٠٨/١ - ١١١ والمتع في التصريف ٢٢٧/١ -

٢٣٠ ، وارتشاف الضرب ٩٤/١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، واللباب ، لأبى البقاء العكبري

٢/٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ وشرح الأشموني ، وحاشية الصبان عليه ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ ، تحقيق / طه

فعل وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، مقطوع بأصلتها

أما عن وقوعها زائدة في أول الأسماء فإن أكثر ما يقضى بزيادة الهمزة أولا - فيها - بالاشتقاق أو التصريف ، كـ « أَحْمَر » و « أَفْضَل » ونحوهما من الصفات ، إذ إن « أَحْمَر » من الحمرة ، و « أَفْضَل » من الفضل .

والأسماء التي لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف وتتصدر بهمزة حكم بزيادة هذه الهمزة حملا على الأكثر ، أي : نحو : « أَحْمَر » و « أَفْضَل » فمن الأسماء التي قضى بزيادة الهمزة في أولها حملا على الأكثر نحو : « أَصْبَحَ » وفيها تسع لغات ، حيث تفتح - فيه - « الباء وتكسر وتنضم » ، مع فتح « الهمزة » وكسرها وضمها <sup>(١)</sup> ، و « أَبْلُم » - بضم « الهمزة » وكسرها وفتحها - ، بمعنى : الخوصة ، و « أَثْلَب » بكسر الهمزة وفتحها - بمعنى : فتات الحجارة والتراب ، و « أَفْكَل » وهو الرعدة ، و « أَيَدَع » وهو الزعفران ، وقيل : طائر ، و « أَرْتَب » ، وما مائل ذلك <sup>(٢)</sup> .

وقد تكون زيادة « الهمزة » أولا في الأسماء للإلحاق ، نحو : « إِتْحَل » وهو المخلوق من الكبر والهرم <sup>(٣)</sup> ، وقد أُلْحِقَ بِـ « جِرْدَحْل » ، وهو الوادي ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى <sup>(٤)</sup> .

وأما وقوع « الهمزة » زائدة في أول الأفعال فإنه إما أن يكون لمعنى ، وإما أن يكون للإمكان <sup>(٥)</sup> . فتكون الهمزة زائدة أولا في الأفعال لمعنى يتمثل في أمور أهمها ما يلي :

١- أن تكون زائدة للتُعْدِيَّة خاصة ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثيا لا

(١) انظر: القاموس المحيط ٤٦/٣ ، ولسان العرب ٤/٢٣٩٥ - دار المعارف -

(٢) انظر : الممتع ١/٥٤ ، ٥٥ ، ٧٢ ، والمصنف : ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، واللباب ٣/٢٣٠

(٣) انظر : جمع الهوامع ، للسيوطي ٣/٤١٧ ، تحقيق / أحمد شمس الدين

(٤) انظر القاموس ٣/٣٣٧ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١/٩٤ ، وجمع الهوامع ٣/٤١٧ (أحمد شمس الدين)

ينطق به ، ولو نطق به لكان لازما ، وبزيادة الهمزة يكون منطوقا به ومتعديا إلى مفعول به واحد ، وذلك نحو : « أَلْقَى زَيْدًا مَا فِي يَدِهِ » إِذِ انِ الْفِعْلُ « أَلْقَى » لَا يَنْطِقُ بِهِ إِلَّا بِالْهَمْزَةِ ، وَأَصْلُهُ : اللَّامُ وَالْقَافُ وَالْيَاءُ ، مِنْ « الْإِلْقَاءِ » بِمَعْنَى : « الطَّرْحِ » وَلَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا الْأَصْلِ ، فَلَمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ نَطَقَ بِهِ وَصَارَ مُتَعَدِيًا فَقِيلَ : « أَلْقَاهُ » وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿ قَالَ لَقِيَ مُوسَى عَصَاهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي أَصْلِهِ ثَلَاثِيًا لَا يَنْطِقُ بِهِ ، وَلَوْ نَطَقَ بِهِ لَكَانَ مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَبِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يَصِيرُ مَنْطُوقًا بِهِ وَمَتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : « أَلْفَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا » إِذِ انِ الْفِعْلُ « أَلْفَى » الْأَصْلُ فِيهِ : « لَفَى » ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا الْأَصْلِ ، وَلَوْ نَطَقَ بِهِ لَكَانَ مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ صَارَ مَنْطُوقًا بِهِ وَمَتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَقِيلَ : « أَلْفَيْتُهُ كَدًا » ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿ إِيْمًا أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الضَّرْبِ إِلَّا النُّطْقُ بِالْفِعْلِ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ مَجْرَدًا ، وَتَعْدِيَتُهُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ <sup>(٣)</sup> .

٢- أن تكون زائدة للتثقل خاصة ، بمعنى أنها تزداد لمجرد نقل الفعل من أصله الثلاثي فيصير رباعيا ، سواء أكان الأصل الثلاثي منطوقا به أم غير منطوق به ، والفعل المنقول بالهمزة من الثلاثي إلى الرباعي يبقى كما كان عليه قبل النقل من اللزوم والتعدي ، فإن كان في أصله الثلاثي لازما بقى كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة ، ومن ذلك نحو : « أَشْكَلَ الْأَمْرُ » و « أَبْطَأَ الْعُلَامُ » و « أَسْرَعَ الرَّجُلُ » و « أَلَاخَ الْبُرْقُ » ، فَالْأَفْعَالُ : « أَشْكَلَ » و « أَبْطَأَ » و « أَسْرَعَ » و « أَلَاخَ » وَنَحْوُهَا أَفْعَالٌ زِيدَتْ فِيهَا « الْهَمْزَةُ » لِمَجْرَدِ النُّقْلِ فَصَارَتْ

(١) سورة الشعراء: من الآية ٤٥ .

(٢) سورة الصافات: الآية ٦٩ .

(٣) انظر - في ذلك - المتبر في التصريف ، لابن عصفور ١/١٨٦ ، وشرح الشافية ، للرضي

١/٨٦ ، ٨٧ ، ووصف المباني ، للمالقي : ٤٨ ، ٤٩ .

رباعية ، باقية على ما كانت عليه من اللزوم ، إذ إن أصولها الثلاثة المجردة أفعال لازمة ، وهى : « شَكَل » و « بَطُو » و « سَرَع » و « لَاح » ، إلا أن « شَكَل » لا ينطق به ثلاثيا مجردا ، في حين ينطق بـ « بَطُو » و « سَرَع » و « لَاح » ثلاثية كما ينطق بها رباعية ، ولا تفيد الهمزة فيها سوى النقل خاصة .

وإذا كان الأصل الثلاثي للفعل متعديا بقى كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة ، ومن ذلك نحو : « أَلْجَمَ الرَّجُلُ الْفَرَسَ » و « أَسْحَمَتِ السَّمَاءُ مَاءَهَا » ، أي : صَبَّتْهُ ، فكل من الفعلين : « أَلْجَمَ » و « أَسْحَمَ » زيدت الهمزة في أوله لمجرد النقل من الأصل الثلاثي المتعدى ، وهو : « لَجَمَ » في الفعل الأول ، و سَحَمَ في الفعل الآخر ، ولم ينطق بهذا الأصل في كل منها ومن ذلك - أيضا - نحو : « أَوْقَفَ الْمُحْسِنُ بَعْضَ مَالِهِ » و « أَمَهَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ » و « أَسْقَى زَيْدٌ دَابَّتَهُ » فكل من : « أَوْقَفَ » و « أَمَهَرَ » و « أَسْقَى » فعل رباعي زيدت الهمزة في أوله ، ولم تغد فيه شيئا سوى النقل من أصله الثلاثي المتعدى ، المنطوق به ، إذ الأصل في « أَوْقَفَ » : « وَقَفْتُ الْمَالَ » من « الْوَقْفِ » ، والأصل في « أَمَهَرَ » : « مَهَرْتُ الْمَرْأَةَ » ، أي : دفعت إليها مهرها ، والأصل في « أَسْقَى » : « سَقَيْتُ الدَّابَّةَ » فـ « وَقَفَ » و « مَهَرَ » و « سَقَى » أفعال ثلاثية متعدية منطوق بها ، وبقيت على تعديها بعد النقل بزيادة الهمزة فيها أولا (١) .

ومن هذا الضرب : « أَسْرَى » و « أَرْسَلَ » في قوله - تعالى - : ﴿ سُبْحٰنَ الَّذِى أَسْرٰى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ (٢) ، وفي قوله - تعالى - : ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمُ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ (٣)

٣- أن تكون « الهمزة » للتعدية والنقل معا ، وذلك إذا كان الفعل - في أصله - ثلاثيا منطوقا به ، لازما ، أو متعديا إلى مفعول به واحد ، أو متعديا إلى مفعولين ، فإن كان لازما صار بزيادة الهمزة رباعيا متعديا إلى مفعول به

(١) انظر . رصف المباني ص ٤٩ ، ٥٠ ، وشرح الشافية ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية الأولى .

(٣) سورة الفيل : الآية ٣

واحد ، نحو : « قام زيدٌ » و « أقمتُ زيدًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعول صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى مفعولين ، نحو : « عطيتُ زيدًا » و « أعطيتُ زيدًا دينارًا » ، وإن كان متعديا إلى مفعولين صار بالهمزة رباعيا متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو : « علمتُ المُسافرَ قادمًا » و « أعلمتُ زيدًا المُسافرَ قادمًا »<sup>(١)</sup> ، ومن أمثلة هذا الضرب : « أترفَ » و « أذهبَ » و « أخرجَ » و « أشهدَ » و « أتبعَ » في قوله - تعالى - : « وَأَتَرَفْتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا »<sup>(٢)</sup> ، وقوله - تعالى - : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ »<sup>(٣)</sup> وقوله - تعالى - : « أَخْرَجَ مِنهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا »<sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : « مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ »<sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : « فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا »<sup>(٦)</sup> .

٤- أن تكون للتعريض ، بمعنى أن ما كان مفعولا لفعل ثلاثي قبل أن تزداد الهمزة يكون بزيادتها في أول هذا الفعل معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، وإن لم يكن كذلك ، ومنه نحو : « بعثتُ الفرسَ » إذ إن « الفرسَ » مفعول به للفعل « باعَ » فإذا زيدت الهمزة فقييل : « أبعثتُ الفرسَ » صار المعنى : « عرَضتُ الفرسَ للبيعِ » ، أي : عرَضتُهُ لأن يكون مبيعا ، يبع أو لم يبع ، ومنه نحو : « أسقيتُ الدَّابَّةَ » ، أي : جعلت لها ماء وسقيا ، شربت أو لم تشرب ، و « أرهنتُ المَتَاعَ » ، أي : عرَضتُهُ للرهن ، رهن أو لم يرهن<sup>(٧)</sup> .

٥- أن تكون للصيرورة ، بمعنى أن فاعل الفعل الذي تزداد الهمزة في أوله يصير بزيادتها صاحب ما اشتق منه ، أو صاحب شيء هو صاحب ما

(١) انظر : رصف الجاني : ص ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الشافية ١ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) سورة المؤمنون : من الآية ٣٣

(٣) سورة فاطر من الآية ٣٤ .

(٤) النازعات : الآية ٣١

(٥) سورة الكهف : من الآية ٥١ .

(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٩٥ (بارون) ، والممنوع ١ / ١٨٧ ، وشرح الشافية ١ / ٨٨ .

اشتق منه ، فالأول - وهو الأكثر - نحو : « أَلَحَمَ الرَّجُلُ » ، أي : صار ذا لحم ، و « أَطْفَلَتِ الْمَرْأَةُ » ، أي : صارت ذا طفل ، و « أَثْمَرَ الزَّرْعُ » أي : صار ذا ثمر ، و « أَغَدَّ الْبَعِيرُ » أي : صار ذا غدة ، ومن الآخر نحو : « أَحْرَبَ الرَّجُلُ » ، أي : صار ذا إبل ذات جرب ، و « أَحَبَّتْ زَيْدٌ » ، أي : صار ذا أصحاب خبيثاء <sup>(١)</sup> .

٦- أن تكون للإسْتِحْقَاقِ ، بمعنى أن الفعل الذي تزداد «الهمزة» في أوله يكون معناه : حان وقت يستحق فيه الفاعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، أي : بزيادة الهمزة في الفعل أولاً يحين وقت دخول الفاعل في أصل الفعل ؛ ويقرب منه ويصير مستحقاً له ، وذلك نحو : « أَحْصَدَ الزَّرْعُ » ، أي حان وقت حصاده فاستحق أن يحصد ، و « أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَبَعَ » ، أي : حان وقت قطع ثمره وصرامه فاستحق أن يقطع ويصرم ، و « أَرْوَجَتْ هِنْدٌ » ، أي : صارت مستحقة لأن تكون زوجاً ، وحان وقت زواجها <sup>(٢)</sup> .

٧- أن تكون بمعنى الدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ ، زَمَانًا أَوْ مَكَانًا ، بمعنى أن زيادة الهمزة في أول الفعل تكون للدلالة على دخول فاعل هذا الفعل في الوقت الذي اشتق منه الفعل المذكور ، أو في المكان الذي هو أصله والوصول إليه ، فالأول نحو : « أَصْبَحَ » و « أَمْسَ » و « أَفْجَرَ » و « أَشْهَرَ » ، أي : دخل في الصباح - و - المساء - و - الفجر - و - الشهر ، والآخر نحو : « أَعْرَقَ » و « أَشَامَ » و « أَنْجَدَ » و « أَجْبَلَ » و « أَصْحَرَ » ، أي : وصل إلى العراق - و - الشام - و - نجد - و - الجبل - و - الصحراء .

وقيل : إن منه الوصول إلى العدد الذي هو أصل الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله ، نحو : « أَسْعَ » و « أَعَشَرَ » و « أَلْفَ » ، بمعنى : وصل إلى التسعة - و - العشرة - و - الألف <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٥٥ . ٥٩ ، والممتع ١/ ١٨٧ ، وشرح الشافية ١/ ٨٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٦٠ . ٥٩ ، والممتع ١/ ١٨٨ ، وشرح الشافية ١/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، وشرح الشافية ١/ ٩٠ .

٨- أن تكون «همزة» لِلْمَصَادَفَةِ ، ومعنى ذلك أن يوجد مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله موصوفا بصفة مشتقة من أصل هذا الفعل ، وذلك نحو : «أَحْمَدْتُهُ» و «أَبْخَلْتُهُ» و «أَجَبْتُهُ» ، أي : وجدته محموداً - و - بخيلاً - و - جباناً (١)

٩- أن تكون للسلب والإزالة ، بمعنى أن يزيل الفاعل عن مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله أصله الذي اشتق منه الفعل المزيد بالهمزة ، وذلك نحو : «أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ» ، أي : «أَزَلْتُ عَجَمَتَهُ» ، و «أَشْكَيْتُ زَيْدًا» أي : «أَزَلْتُ شُكْوَاهُ» ، و «أَقْدَيْتُ عَيْنَ زَيْدٍ» ، أي : «أَزَلْتُ قَدَى عَيْنِهِ» (٢)

هذه هي أبرز المعاني التي تزداد لها الهمزة أولاً في الأفعال ، وزيدت لمعان أخرى ليس لها ضوابط كضوابط المعاني المذكورة ، وذلك كونها : «لِلْمُطَاوَعَةِ» ، نحو : «بَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ» ، و «لِلْجَعْلِ» ، نحو : «أَخْرَجْتُهُ» و «أَدْخَلْتُهُ» و «أَطْرَدْتُهُ» ، أي : جَعَلْتُهُ خَارِجًا - و - دَاخِلًا - و - طَرِيدًا ، ومنه نحو : «أَبَيْتُهُ» بمعنى : جَعَلْتُ لَهُ بَيْتًا ، و «لِلتَّسْمِيَةِ» نحو : «أَكْفَرْتُهُ» و «أَخْطَأْتُهُ» ، أي : سَمَّيْتُهُ كَافِرًا - و - مُخْطِئًا و «لِلدُّعَاءِ» ، نحو : «أَسْفَيْتُهُ» ، أي : دَعَوْتُ لَهُ بِالسُّقْيَا ، و «لِلكَثْرَةِ» ، نحو : «أَضْبُ الْمَكَانُ» ، أي : فِيهِ ضِبَاءٌ كَثِيرَةٌ ، و «لِلإِعَاثَةِ» ، نحو : «أَحْلَبْتُ زَيْدًا» ، أي : أَعَيْتُهُ عَلَى الْحَلْبِ ، و «لِلوُجُودِ» ، نحو : «أَبْصَرْتُهُ» بمعنى : دَلَلْتُهُ عَلَى وُجُودِ الشَّيْءِ الْمُبْصَرِ فَرَأَهُ ، و «لِلوُصُولِ» نحو : «أَغْفَلْتُهُ» بمعنى : وَصَلْتُ إِلَيْهِ غَفْلَتِي ، و «لِلهُجُومِ» ، نحو : «أَطَلَعْتُ عَلَيْهِمْ» بمعنى : هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ ، و «لِلضِّيَاءِ» ، نحو : «أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ» ، أي : أَضَاءَتْ (٣)

(١) انظر : شرح الشافية ١/ ٩١.

(٢) انظر : المصدر السابق ، وارتشاف الضرب ١/ ٨٣.

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٥٦-٥٩ ، والمنع ١/ ١٨٦-١٨٨ ، والارتشاف ١/ ٨٣، ٨٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٠٠، ٦٠١ ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات

هذا ... ومن وقوع الهمزة زائدة لمعنى في أول الأفعال كونها للمضارعة ، نحو: « أَكْتُبُ » و « أَكْرِمُ » و « أَتَكَلَّمُ » و « أَسْتَغْفِرُ » ، للمتكلم وحده .

وإنما قيل لها : « همزة مضارعة » - وكذا أخواتها « النون » و « الياء » و « التاء » - ، لأن الفعل إذا دخلت عليه صار بها يضارع الأسماء ويشابها من حيث كونه يدخله في الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، ومن حيث كونه مثل الاسم في عدد الحروف والحركات والسكنات .

أما كونه يشابه الاسم من حيث الإبهام أنه حين يزداد حرف من أحرف المضارعة على الفعل الماضي صار الفعل يحتمل الحال والاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم إذا كان نكرة ، فإنه يكون مبهما ، وكون الفعل يشابهه من حيث التخصيص أنه يخلص للحال أو الاستقبال بقرينه ، وذلك أنه إذا قيل : « أُسَافِرُ » احتمل هذا الفعل الزمانين : الحال والاستقبال ، فإن قيل « أُسَافِرُ الآن » تخلص الفعل للحال ، وإن قيل : « أُسَافِرُ غَدًا » تخلص للاستقبال ، مثله في ذلك مثل الاسم النكرة نحو : « فَرَسٌ » إذ يخص بالالف واللام ، أو بالإضافة فيقال : « الفَرَسُ » ، أو « فَرَسُكَ » .

وأما كون الفعل بزيادة حرف المضارعة يشابه الاسم في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات فإن هذه المشابهة لم تكن مستتبة في كل فعل واسم ، إذ إنها لا تتحقق إلا إذا كان الاسم على وزن « فاعِلٍ » ، نحو : « ضَارِبٍ » فإن الفعل « أَضْرَبُ » يشابهه في كون كل منهما مركبا من أربعة أحرف متحركة ما عدا الحرف الثاني فهو ساكن فيها ، أما في غير ذلك فإن هذه الجهة من المشابهة لم تتحقق (١)

وإنما صار الفعل مشابها للاسم فيما ذكر بزيادة « همزة المضارعة » وغيرها من أحرف المضارعة « أيت » ، إذ إن الفعل المضارع مصاغ من المصادر على صيغة الماضي بزيادة حرف المضارعة : الهمزة ، أو النون ، أو الياء ، أو التاء ،

ليدل هذا الحرف على فاعل الفعل بعد صوغه مضارعا ، والفعل يكون متكلما ، أو مخاطبا ، أو غائبا ، وفي كل يكون مذكرا ، أو مؤنثا ، كما يكون مفردا ، أو مثنى أو مجموعا ، فخصت « همزة المضارعة » بالمتكلم المفرد ، مذكرا كان أو مؤنثا ، وخصت « النون » بالمتكلم المفرد المعظم نفسه وغيره من مثنى ومجموع ، في حالتي : التذكير والتانيث ، وخصت « التاء » بالمخاطب في جميع أحواله ، مفردا كان أو غير مفرد ، مذكرا كان أو مؤنثا ، كما خصت بالمفردة الغائبة ، نحو : « هِيَ تَقُومُ » ، وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « هُمَا تَقُومَانِ » ، و « هُنَّ تَقُومْنَ » ، وخصت « الياء » بالغائب المذكر ، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، وقد تستعمل لجماعة الإناث نحو : « هُنَّ يَكْتُبْنَ » (١) .

وتجدر الإشارة على أن « همزة المضارعة » وسائر أخواتها تكون حركة بالضم إذا زيدت على فعل ماض رباعي ، أي : مركب من أربعة أحرف ، مجردا رباعيا كان نحو : « أَرْخِرْفُ » و « أَدْخِرْجُ » ، أو ثلاثيا مزيدا بحرف أو بالتضعيف ، مثل : « أَكْرِمُ » و « أَسَالِمُ » و « أَصَلِّي » و « أَرْكَبِي » ، ونحو ذلك وتكون محركة بالفتح إذا زيدت على فعل ماض مركب من ثلاثة أحرف ، ولا يكون إلا مجردا ، نحو : « أَقْرَأُ » و « أَكْتُبُ » ، إلا أن الفعل الناسخ « أَخَالُ » مضارع : « خَلْتُ » كسر همزة المضارعة فيه أكثر وأفصح من فتحها (٢) ، وإذا زيدت على فعل ماض مركب من أكثر من أربعة أحرف ، بعضها مزيد ، مثل : « أَنْتَلِقُ » و « أَفْتَحُ » و « أَسْتَخْرِجُ » ، ونحوها وقد وجه ذلك بأن الثلاثي كثير والرباعي قليل في كلام العرب ، وم زاد على الرباعي ثقيل في كلامهم ، فاختير « الفتح » لخفته للكثير والثقيل ، واختير « الضم » للقليل (٣) .

ونص سيبويه على أن أحرف المضارعة سوى « الياء » يجوز كسرها في لغة

(١) انظر : جواهر الأدب : ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) انظر : شرح الشافية ١/١٤١ .

(٣) انظر : التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ١/٧٨ ، تحقيق الدكتور/ حسن

جميع العرب إلا أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، وذلك إن كان الفعل الماضي على وزن «فَعِلَ» - بكسر العين - من الصحيح مطلقا، والمعتل، مثلاً كان أو أجوف أو ناقصاً، وذلك قولهم «أنا إَعْلَمُ» و «أنتَ تَعْلَمُ» و «نَحْنُ نَعْلَمُ»، و «أنا إَعْضُ» و «نَحْنُ نَعْضُ»، و «أنا إِسْأَلُ» و «أنتَ تَسْأَلُ» و «نَحْنُ نَسْأَلُ» و «أنا إِجْعَلُ» مضارع «وَجَلَّ» و «أنتَ تَجْعَلُ» و «نَحْنُ نَجْعَلُ» و «أنا إِخَالُ» و «أنتَ تَخَالُ» و «نَحْنُ نَخَالُ» و «أنا إِخْشَى» و «أنتَ تَخْشَى» و «نَحْنُ نَخْشَى»، وإنما كان ذلك في لغة أهل الحجاز تنيبها على كسر عين الماضي<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك قرئ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup>، بكسر النون<sup>(٤)</sup> ولعل هذه القراءة على أن «نَعْبُدُ» مضارع: عَبَدَ بِهِ، أي: لَزِمَهُ فَلَمْ يُفَارِقْهُ<sup>(٥)</sup>.

وأجاز أصحاب هذه اللغة - أيضا - كسر حرف المضارعة غير «الياء» في مضارع كل ماضٍ أوله همزة وصل مكسورة، وذلك تنيبها على كون الماضي مكسور الأول، وذلك نحو: «أنا إِسْتَغْفِرُ» و «أنتَ تَسْتَغْفِرُ» و «نَحْنُ نَسْتَغْفِرُ»، وعلى ذلك قرئ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٦)</sup> - بكسر نون المضارعة<sup>(٧)</sup> -.

وأجازوا - أيضا - كسر أحرف المضارعة غير «الياء» في مضارع الماضي المبدوء بتاء زائدة، نحو: «أنا إِتَعَلَّمُ» - وَإِتَعَاوَنُ - و - إِتَحَلَّلُ، مضارع:

(١) انظر الكتاب ٤/ ١١٠-١١٣، والأصول في النحو، لابن السراج ٣/ ١٥٦، ١٥٧ تحقيق الدكتور/ عبد المحسن الفتلي، وشرح الشافية ١/ ١٤١، ١٤٢، ١٤٣.  
(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١١٠، ١١١، وشرح الشافية ١/ ١٤١، والهمع ٣/ ٢٧٣.  
(٣) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٤) هذه القراءة لعبيد بن عمير الليثي، وزيد بن علي بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي ( انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣ - طبعة دار الفكر بيروت، وروح المعاني، للألوسي ١/ ٢١٧، طبعة - دار الغد العربي بالقاهرة

(٥) انظر لسان العرب ٤/ ٢٧٨٠ - دار المعارف - .

(٦) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٧) هذه القراءة لعبيد بن عمير، وزيد بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي، والأعمش ( انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣.

« تَعَلَّمَ » و « تَعَاوَنَ » و « تَحَلَّلَ » وكذا مع « التاء » و « النون » واحتجوا لجواز ذلك بأن « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ » و « تَفَعَّلَ » مما ينبغي أن يكون أوله همزة وصل لأن معناها معنى الانفعال ، فهي بمنزلة : « انْفَتَحَ » ونحوها ، ولكن لم تستعمل معها « همزة الوصل » - استخفافا - ومن ثم حمل جواز كسر أحرف المضارعة سوى « الياء » - ها هنا - على جواز كسرها في مضارع الماضي البدوي بهمزة مكسورة كـ « إِسْتَفْعِرُ » ونحوه (١)

وإنما استثنت « ياء المضارعة » من جواز الكسر - في هذه اللغة - لاستقلال كسرها في المضارع الذي ماضيه على وزن « فَعِلَ » - بكسر العين - ، أو « انْفَعَلَ » ، أي : الذي أوله همزة وصل مكسورة ، أو « تَفَعَّلَ » أو « تَفَاعَلَ » (٢) وجدير بالذكر أن « همزة المضارعة » وأخواتها في حكم الاستقلال كههمزة الاستفهام ، في كونها تدل على معنى زائد على أصل الكلمة الداخلة عليها ، إذ إن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي (٣) ، ولا تعد كلمة مستقلة لأنها لم تكن من حروف المعاني ، ومن ثم صارت هي والفعل الماضي كلمتين كالكلمة الواحدة ، وعدت بعضا من الفعل المضارع (٤)

وحاصل القول في ذلك أن زيادة الهمزة أولا - في الأفعال - لمعنى تتحقق بكونها للتعدية ، أو النقل ، أو التعدية والنقل معا ، أو التعريض ، أو الصيرورة ، أو الحينونة والاستحقاق ، أو الدخول في الشيء زمانا أو مكانا ، أو المصادفة ، أو السلب والإزالة ، أو المطاوعة ، أو الدعاء ، أو الكثرة ، ونحو ذلك مما ذكر ، وتتحقق - أيضا - بكونها لاضرارة .

أما زيادتها أولا - في الأفعال - للإمكان فإنه يتمثل في زيادة « همزة الوصل » إذ الغرض من زيادتها إمكان النطق بالحرف الساكن الذي تبتدئ به بعض

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١١٢ ، وشرح الشافية ١/ ١٤٣ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١١٠ ، وشرح الشافية ١/ ١٤٠ .

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/ ٢٧٠ .

(٤) انظر: جواهر الأدب : ص ٢٨

الألفاظ على ما يأتي ، لأن الابتداء بالساكن غير ممكن لكونه متعذراً  
 فالأصل في أول الكلمة أن يكون متحركاً ، ولا يكون ساكناً على وجه  
 القياس إلا في بعض الأفعال وما يتصل بها من مصادر ، لأن الأفعال غير لازمة  
 لموضع واحد ولا مستقرة على سنن ، ومن ثم تسلط عليها الإعلال والتهوين ،  
 فكثر تصرفها ، وصارت أصلاً في الإعلال من القلب ، والنقل والتسكين ،  
 والحدف ، وقد أدى ذلك إلى تسكين أوائل معظمها ، فاحتيج على « همزة  
 الوصل » ، وهذا من أعظم ما جرى على الأفعال <sup>(١)</sup>

إذن باب « همزة الوصل » أن تكون في الأفعال ، ثم المصادر الجارية على  
 تلك الأفعال <sup>(٢)</sup> وقد جيء بها - على غير قياس - في أسماء غير مصادر وذلك  
 في عشرة أسماء ، وفي حرف واحد ، على ما سيأتي إن شاء الله - تعالى - :

ولما كان العرض من زيادة « همزة الوصل » إمكان النطق بالكلمات التي  
 سكنت أوائلها فإنها تثبت في الابتداء ، وتسقط في الدرج لعدم تعذر النطق  
 بالساكن - حيث يتوصل على النطق به بما قبله من كلمة أو كلام ،  
 لذلك كان الوجه في هذه الهمزة أن تسمى : « همزة إيصال » ، لا وصل ، إذ  
 إنها لا تصل ، وإنما توصل الناطق إلى النطق بالحرف الساكن بعدها ، فيبغى أن  
 تكون على مصدر : « أوْصَلَ » وهو « الإيصال » <sup>(٣)</sup> ، ويمكن أن تكون على  
 مصدر : « توَصَّلَ » فيقال لها : « هَمْزَةُ التَّوَصَّلِ » ، وإن كانت على مصدر :  
 « وَصَلَ » فإن اللائق أن تسمى بـ « هَمْزَةُ الوُصُولِ » ، لا الوصل <sup>(٤)</sup>

وإنما سميت بـ « همزة الوصل » لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ،  
 وهذا قول البصريين غير الخليل ، حيث سماها بـ « سُلْمُ اللِّسَانِ » <sup>(٥)</sup> ، وقيل :

(١) انظر المصنف ص ٨٠ ، وشرح الشافية ٢١ / ٢٥١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩ / ١٣٢ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٢ / ٣٦٧ ، وصر صناعة الإعراب ١ / ١١١ .

(٣) انظر رصف المباني : ص ٢٨

(٤) انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٤٢٨ ، تحقيق / تركي

فرحان المصطفى

(٥) انظر : شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤ / ٣٨٣ ، وحاشية الخضرى ٢ / ٤٢٨ .

سميت بهمزة الوصل لأنها عند سقوطها في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها ، وهو قول الكوفيين ، وقيل : إنها سميت بذلك اتساعاً على سبيل المجاز لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلًا ، ومن ثم كان المناسب أن تسمى بـ « هَمْزَةُ الْإِبْتِدَاءِ » (١)

وإنما اختبرت « الهمزة » دون غيرها من سائر الحروف ليتوصل بها إلى النطق بالسكن ويقع الابتداء بها وتصير جزءاً من الكلمة التي تزداد في أولها ، لأن المراد - حيثئذ - حرف يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، والحرف الذي يمكن حذفه وإطراحه مع الاستغناء عنه هو « الهمزة » ، لأن العادة فيها - في أكثر الأحوال - حذفها للتخفيف وإن كانت أصلاً ، كما في نحو : « خُذْ » و « كُلْ » و « مُرْ » من : « أَخَذْ » و « أَكَلْ » و « أَمَسْر » ، ونحو : « نَاسٍ » وأصله : « أَنَاسٌ » و « وَيَلْمُهُ » والأصل : « وَيَلُ أُمَّه » ، وغير ذلك فقد حذفت الهمزة في هذه الكلمات ونحوها وهي أصل فكيف بها إذا كانت زائدة ؟ ، يضاف إلى ذلك ما مضى ذكره من كون الهمزة أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم ، كما في : « أَفْكَلِ » و « أَبْلُمِ » و « أَصْبِعِ » ونحوها ، فمن ثم كانت الهمزة أخرى من سائر حروف المعجم ، فجيء بها توصلًا إلى النطق بالسكن ، وهرباً من الابتداء به ، إذ كان غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس (٢)

هذا ... والأصل في زيادة « همزة الوصل » أن تكون في الأفعال غير المضارعة ، وغير الرباعية المجردة ، وغير الماضية الثلاثية المجردة (٣) ، وما يتصل بها من مصادر ، وزيادتها في الأسماء لمعدودة المحفوظة إنما هو بالحمل على زيادتها في الأفعال والتشبيه بها (٤) وإيضاح ذلك ما يلي :

(١) انظر : حاشية الخضري ٢/٤٢٨ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١١٣ ، ١١٤ .

(٣) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ٤/٣٦٧ ، تحقيق الأستاذ/ محمد عبيد الدين عبد الحميد .

(٤) انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ٩/١٣٢ ، ١٣٥ .

## ١- زيادة همزة الوصل في الأفعال :

تراد همزة الوصل في الأفعال في موضعين :

(أحدهما) : كل فعل ما ض تجاوزت عدته أربعة أحرف أولها همزة ، ويتمثل ذلك في أحد عشر وزنا مشهورة ، تسعة من مزيد الفعل الثلاثي ، هي : « أَفْعَلْ » نحو : « انْطَلَقَ » ، « أَفْعَلْ » نحو : « اجْمَرَ » و « أَفْعَالٌ » نحو « احْضَارٌ » ، و « أَفْعَلْ » نحو : « انْتَصَرَ » ، و « اسْتَفْعَلَ » نحو : « اسْتَغْفَرَ » و « أَفْعَلَلْ » نحو : « ائْتَمَسَسَ » ، « أَفْعَلَى » نحو « اسَلْتَقَى » ، و « أَفْعَوْلٌ » نحو « اجْلَسَوْذٌ » ، و « أَفْعَوَعَلٌ » نحو « اشْعَوْشَبَ » ، ووزنان من مزيد الفعل الرباعي ، هما « أَفْعَلَلْ » نحو : « احْرَنْجَمَ » ، و « أَفْعَلَلٌ » نحو : « اقْشَعَرَ » .

وقد ترد همزة الوصل في وزني : « تَفْعَلٌ » و « تَفَاعَلٌ » من مزيد من الفعل الثلاثي ، وذلك إذا ادغمت « التاء » الزائدة في « فاء » كل منهما ، نحو : « اطِيرٌ » و « ائْقَلٌ » و « ادَارَكٌ » ، والأصل فيها : « تَطِيرٌ » و « تَأَقِلٌ » و « تَدَارَكٌ »<sup>(١)</sup> وهذه الأوزان جميعها تتشكل في نوعين من الأفعال ، هما : « الفعل الماضي الخماسي » و « الفعل الماضي السداسي » .

(الموضع الآخر) : فعل الأمر من كل فعل مضارع انفتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ، ويتمثل ذلك في : « أمر الثلاثي » و « أمر الخماسي » و « أمر السداسي » ، نحو : « اَكْتُبْ » و « اِنْتَفِعْ » و « اسْتَغْفِرْ » ، من : « كَتَبَ يَكْتُبُ » و « اِنْتَفِعْ يَنْتَفِعُ » و « اسْتَغْفِرْ يَسْتَغْفِرُ » ، وقد صيغت من الفعل المضارع حيث حذف حرف المضارعة لثلا يلبس الخبر بالإنشاء ، فأدى حذف حرف المضارعة في كل من : « يَكْتُبُ » و « يَنْتَفِعُ » و « يَسْتَغْفِرُ » ونحوها إلى الابتداء بحرف ساكن ، ولما لم يجز الابتداء بحرف ساكن جيء بهمزة الوصل فقيل : « اَكْتُبْ » و « اِنْتَفِعْ » و « اسْتَغْفِرْ »<sup>(٢)</sup> ، هذا إذا لم تتحرك فاء الفعل لعلة تصريفية من

(١) انتظر : شرح الشافية ٢ / ٢٦٠ .

(٢) انظر : المصنف : ص ٨٠ .

إعلال أو إضعاف ، فإن تحركت لذلك ، لم يحتج لهزمة الوصل ، ومن ذلك فعل الأمر من الثلاثي الأجوف « الواوى » أو « اليائي » ، نحو : « قُلْ » و « بَعْ » ، وكذلك فعل الأمر من المثال الواوى الذي تحذف فاؤه في المضارع ، كـ : « قِفْ » و « زِنْ » و « عِدْ » ، ونحوها ، و - أيضا - فعل الأمر من المضارع الذي تدغم عينه في لامه ، كـ : « غَضَّ الطَّرْفَ » و « كَفَّ الْأَذَى » ، من : « غَضَّ يَغْضُ » و « كَفَّ يَكْفُ » ، فإن فك إدغامه جيء بهزمة الوصل ، فقليل : « اغضض » و « اكفف » ونحوها .

هذا... وقد يفتح حرف المضارعة ويسكن ما بعده ، ولا يؤتى بهزمة وصل في فعل الأمر ، كـ : « خُذْ » من : « يَأْخُذُ » و « كُلْ » من : « يَأْكُلُ » و « مُرْ » من : « يَأْمُرُ » ، ونحو ذلك ، فالقياس في هذه الأفعال ونحوها أن يؤتى بهزمة وصل فيقال : « أُؤْخِذُ » و « أُؤْكَلُ » و « أُؤْمَرُ » ، وذلك لانفتاح حرف المضارعة وإسكان ما بعده ، إلا أن ذلك يفضي إلى اجتماع همزتين في أول كل فعل منهما ، فلما اجتمعت همزتان وكثر الاستعمال حذفت الهمزة الأصلية الساكنة ، فزال بحذفها الحرف الساكن الذي ابتداء به كل فعل من الأفعال المذكورة ونحوها ، فاستغنى عن « همزة الوصل » فقليل : « خُذْ » و « كُلْ » و « مُرْ » ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله - تعالى - : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾<sup>(٢)</sup> وقد ورد مجيء هذه الأفعال ونحوها على الأصل فقليل : « أُؤْخِذُ » و « أُؤْكَلُ » و « أُؤْمَرُ » ، حكاه ابن جني عن بعض العرب<sup>(٣)</sup> ، وهو الأفصح في : « أُؤْمَرُ » إذا سبق بالواو ، كما في قول الله - تعالى - : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾<sup>(٤)</sup> وإن لم يسبق بالواو فالأفصح :

(١) سورة التوبة : من الآية ١٠٣ .

(٢) سورة العراف : من الآية ٣١ .

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ١١٢ ، و رصف المباني : ص ٤٠ .

(٤) سورة طه : من الآية ١٣٢ .

« مُرٌّ »<sup>(١)</sup> ، كما في الحديث الشريف : « مُرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سَعِينَ »<sup>(٢)</sup> .

## ب. زيادة همزة الوصل في الأسماء :

تزداد همزة الوصل في الأسماء على ضربين :

(أحدهما) : قياسي ، وذلك في مصادر الأفعال الماضية ، والخماسية ، والسداسية ، كـ « انْطَلَقَ » و « اِكْتَسَبَ » و « اِحْمَرَّ » و « اخْضِرَّ » و « اسْتَخْرَجَ » و « اِحْرَنْجَمَ » و « اِقْعَسَسَ » و « اجْلِسْ » و « اسْلِقْ » و « اغْشِشْ » و « اقْشَعِرَّ » ، ونحو ذلك ، وإنما زادت همزة الوصل في هذه المصادر إلحاقاً لها بالفعل الماضي الخماسي والفعل الماضي السداسي حيث زادت همزة الوصل فيها قياساً ، لأن المصادر وإن كانت أصلاً في الاشتقاق - على الأرجح - ، فرع على الأفعال في الإعلال ، وجارية عليها ، تعمل إذا أعلنت ، نحو : « قَامَ قِيَامًا » ، وتصح إذا صححت ، نحو : « لَأَوْذَ لِيْوَادًا »<sup>(٣)</sup> ، فلما سكنت أوائل الأفعال الماضية الخماسية ، والسداسية طلباً للخفة وجيء بهمزة الوصل ، اعتمد ذلك في مصادرهما إلحاقاً بها .

(الضرب الآخر) : سماعي ، وذلك في عشرة أسماء محفوظة عن العرب ، وهي : « ائِنٌّ » و « ائِنَةٌ » و « ائِنَّمُ » و « ائِسْمٌ » و « ائِسْتٌ » و « ائْتَانٌ » و « ائْتَانٌ » و « ائْمُرٌ » و « ائْمُرَةٌ » و « ائْمُنُ اللهُ » - في القسم - ، ويقال فيها : « وائْمُ اللهُ » .

وإنما زادت همزة الوصل في هذه الأسماء أولاً لتكون عوضاً عما أصابها من الوهن : إذ إنها ثلاثية الأصول ، فهي ضعيفة البنية ، وقد حذفت لام كل من « ائِنٌّ » و « ائِنَةٌ » و « ائِنَّمُ » على الأرجح و « ائِسْمٌ » و « ائِسْتٌ » و « ائْتَانٌ » و « ائْتَانٌ » ، نسيباً ؛ وذلك وهن على وهن ، إذ المحذوف نسيباً كالعدم ، فلما

(١) انظر : رصف المباني ص ٤٠ .

(٢) انظر : سنن أبي داود ١/١١٥ .

(٣) انظر المصنف : ص ٨٩ ، وشرح الشافية ٢/٢٥٩ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/١٣٥ .

نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابته الأفعال فلحقتها « همزة الوصل » عوضاً من المحذوف ، بدليل عدم اجتماعهما ، إذ يقال : « ابْنُو » و « اسْمُو » ونحوهما .

أما الأسماء الثلاثة التي لم تحذف لامها ، هي : « امرؤٌ » و « امرأةٌ » و « أيمنٌ » في القسم ، فإن « امرؤٌ » و « امرأةٌ » لما كان آخرها همزة ، والهمزة معدن التغيير تنزلاً منزلة ما حذفته لامة في كون إلحاق همزة الوصل عوضاً ، أما « أيمنٌ » فهو جمع : « يمين » وقد لحقته همزة الوصل لكثرة الاستعمال (١) .

### جـ- زيادة همزة الوصل في الحرف :

لا تزداد « همزة الوصل » إلا في حرف واحد ، وهو « لام التعريف » ونحوها من : « الزائدة » و « الموصولة » ، فالهمزة في نحو : « العُلامُ » و « القَائِمُ » و « العَبَّاسُ » و « المُكْرِمُ » و « الحَسَنُ الوَجْهُ » ، همزة وصل ، وهذه « اللام » تبدل « ميمًا » في لغة حمير ، ونفر من طيء وهم أهل اليمن (٢) ، فيقولون : « امْعَلَامُ » و « امْقَائِمُ » و « امْعَبَّاسُ » ، ونحو ذلك والراجع أن حرف التعريف هو « اللام » وحدها دون الهمزة ، وكذلك « الميم » في اللغة المذكورة ، إذ إن حرف التعريف جعل على حرف واحد ليضعف عن انفصاله مما بعده ويقوى اتصاله بالمعروف فيكون ذلك أبلغ في إفادة التعريف للزوم أداته ، فلما كانت « لام التعريف » - وكذا ميمه - حرفاً ساكناً يقع في أوله الاسم الذي يعرف به جيء بهمزة الوصل توصلًا إلى النطق بهذا الساكن (٣) ، وكذا « اللام » الزائدة ، والموصولة ، وقيل : إن « أل » الموصولة اسم ، وهو الراجع (٤) ، ومن ثم تعد الأسماء التي تزداد فيها همزة الوصل غير المصادر أحد عشر اسماً .

(١) انظر: المصنف - ص ٨١-٨٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٥١-٢٥٩ ، وأسرار العربية ، للأبشاري :

ص ١٩٩ ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين .

(٢) انظر: شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٦ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٦ .

(٤) انظر: حاشية العميان ٤/ ٣٨٨ .

هذا ... وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «أل» بكاملها هي أداة التعريف ، وأن همزتها همزة قطع ، وقد حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>



### ثانيا : خصائص الهمزة المستقلة :

من أحوال الهمزة كونها حرفا محضا من حروف المعاني ، بحيث ترد كلمة مستقلة ، ويتمثل ذلك - باتفاق - في : « همزة الاستفهام » و « همزة النداء » ، وأضاف بعضهم : « همزة المعاقبة »<sup>(٢)</sup> ، ولكل منها خصائص وأحوال ، وبيان ذلك ما يلي :

#### أ. همزة الاستفهام :

الاستفهام الحقيقي هو : طلب الفهم ، أو العلم بشيء لم يكن معلوما لدى المستفهم ، إذ إن أصل باب الاستفعال السؤال<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم يمكن القول إن حقيقة همزة الاستفهام : طلب فهم ما بعدها ، أو العلم بمجهول ، فهي أصل باب الاستفهام ، لكونها يطلب بها تعيين المفرد ، وهو ما يعرف بالتصور ، نحو : « أزيْدُ قَامَ أمْ عَمْرُو؟ » ، ويطلب بها - أيضا - إدراك النسبة ، وهو ما يعرف بالتصديق ، ويتحقق ذلك بأن يستفهم عن نسبة معينة ، مثبتة كانت نحو : « أقَامَ زَيْدٌ؟ » أو منفية نحو : « أَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو؟ » ، فـ « الهمزة » تعم التصور والتصديق معا ، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام ، إذ إن منها ما يطلب به التصور فقط ، نحو : « مَا فَعَلْتَ؟ » و « مَنْ تَقْصِدُ؟ » و « أَيْنَ بَيْتِكَ؟ » وكذلك سائر أسماء الاستفهام . ومنها ما يطلب به التصديق الموجب فقط ، وهو حرف الاستفهام : « هَلْ » ، نحو : « هَلْ جَاءَ زَيْدٌ؟ » و « هَلْ زَيْدٌ قَادِمٌ؟ » ولذلك تقدر

(١) انظر : أسرار العربية : ص ٢٠٠ .

(٢) انظر . رصف المباني : ص ٥٣ .

(٣) انظر : جواهر الأدب : ص ٣٩ .

أدوات الاستفهام كلها بالهمزة (١).

هذا ... و « همزة الاستفهام » من الحروف المشتركة ، حيث تدخل على الجملة الاسمية نحو : « أَبَكْرٌ قَائِمٌ ؟ » ، وتدخل على الجملة الفعلية نحو : « أَرَجَعَ سَعِيدٌ ؟ » ومن خصائصها أنها تكون تارة معادلة لـ « أم » ، نحو : « أَزِيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ » و « أَقَامَ بَكْرٌ أَمْ قَعَدَ ؟ » ومن ذلك قوله - تعالى - : « قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ ؟ » (٢) وقوله - تعالى - : « قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ؟ » (٣) ، وتكون غير معادلة لـ « أم » تارة أخرى - نحو : « أَزِيدٌ عِنْدَكَ ؟ » و « أَجَاءَ عَمْرٌو ؟ » ومنه قوله - تعالى - : « قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِقَاهِتِنَا يٰأَبْتَرِ هَيْمٌ ؟ » (٤) وقوله - تعالى - : « قَالُوا أُنْعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّٰهِ ؟ » (٥).

ومن خصائصها أنها تدخل على الإثبات كما مثل ، وتدخل على النفي ، نحو : « أَمَا قَرَأْتَ فِي كِتَابِ سَبِيئَةٍ ؟ » و « أَلَمْ أُنْصَحْكَ ؟ » ، ومن ذلك قوله - تعالى - : « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ؟ » (٦) وقوله - تعالى - : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ » (٧).

وخصت « الهمزة » - أيضا - دون غيرها من أدوات الاستفهام بتمام التصدير ، ويدل على ذلك أنها إذا وردت في جملة معطوفة بـ « الواو » أو بـ « الفاء » أو بـ « ثم » قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة منهم الزمخشري (٨) ، ومن ذلك قول الله -

(١) انظر السابق : ص ٣٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، لابن أم قاسم المرادي : ص ٣٠ ،

٣١ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٠ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٥٥ .

(٤) سورة الأنبياء : الآية ٦٢ .

(٥) سورة هود : الآية ٧٣ .

(٦) سورة الضحى الآية : ٦ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٧٢ .

(٨) انظر : مغنى البيت عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ١/١٦ ، تحقيق الأستاذ / محمد

محمى الدين عبد الحميد ، وشرح كافي ابن الحاجب للإمام الرضى ٤/٤٨٣ ، تحقيق الدكتور /

إميل بديع يعقوب ، والجنى الداني : ص ٣١ ، وجواهر الأدب : ص ٣٥ .

تعالى :- ﴿ أَوْ مَن كَانَ مِيثًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ ؟ <sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي  
مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ؟ <sup>(٢)</sup> وقوله - تعالى :- ﴿ أَمَّنْ كَانَ عَلَىٰ يَدَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ؟ <sup>(٣)</sup>  
وقوله - تعالى :- ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِمْ ﴾ ؟ <sup>(٤)</sup> وأما غيرها من أدوات  
الاستفهام فإنها تتأخر عن حروف العطف ، كما في نحو قوله - تعالى :- ﴿ وَهَلْ يُجِزِي  
إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ ؟ <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى :- ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ؟ <sup>(٦)</sup> ،  
وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَنَّى تُؤْفِكُونَ ﴾ ؟ <sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ  
أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ ؟ <sup>(٨)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ  
اللَّهِ ﴾ ؟ <sup>(٩)</sup> ، وقوله - تعالى :- ﴿ فَأَيُّ تَذَهَبُونَ ﴾ ؟ <sup>(١٠)</sup> .

ومن خصائص « الهمزة » في الاستفهام جواز ذكر المفرد بعدها اعتمادا على  
ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر ، وذلك كأن يقول  
مستفهم أو منكر : « أزيد ؟ » ، أو « رأيت زيدا » ، أو « مررت بزيدا » ، ولا  
يجوز ذلك مع غير الهمزة من أدوات الاستفهام <sup>(١١)</sup> .

ومن خصائصها جواز حذفها مع إرادة معناها ، لكثرة استعمالها ، وهو مطرد  
إذا كان بعدها « أم » المتصلة ، لكثرة نظمها ونثراً <sup>(١٢)</sup> ، فمن النظم قول الشاعر:  
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا \* \* \* بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْحَمْرِ أَمَّ بِشَمَانٍ ؟ <sup>(١٣)</sup>

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٢٢ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٨٥ .

(٣) سورة هود : من الآية ١٧ ، وسورة محمد - ﷺ - : من الآية : ١٤ .

(٤) سورة يونس : من الآية ٥١ .

(٥) سورة سبأ : من الآية ١٧ .

(٦) سورة الأحقاف : من الآية ٣٥ .

(٧) سورة الأنعام : من الآية ٩٥ ، وسورة يونس : من الآية ٣٤ ، وسورة فاطر : من الآية ٦٢ .

(٨) سورة الأنعام : من الآية ٨١ .

(٩) سورة آل عمران : من الآية ١٠١ .

(١٠) سورة التكويد : الآية ٢٦ .

(١١) انظر : شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٤٨٥ .

(١٢) انظر : الجنى الداني : ص ٣٥ ، والمغنى ١ / ١٤ ، ١٥ ، وجواهر الأدب : ص ٣٥ ، ٣٦ .

(١٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه / ٢٦٦ ، والجنى الداني

٣٥ / ، ووصف المباني ٤٥ / ، والكتاب ٣ / ١٧٥ ، والمغنى ١ / ١٤ والشاهد فيه قوله : « بسبع =

أراد : أَسْبَعُ ...؟.

ومس النثر قراءة ابن محيصن : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» (١) ،  
بهمزة واحدة حيث حذفت همزة الاستفهام لالتقاء الهمزتين ، أو لكون « أم »  
تدل على الاستفهام (٢) .

وورد حذفها مع عدم وجود « أم » ، ومنه قول الشاعر :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ \* \* \* وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟ (٣)  
أراد: أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟ (٤)

هذا... وقد تخرج همزة الاستفهام عن أصلها الحقيقي ، وهو طلب فهم ما  
بعدها ، أو العلم بمجهول ، فترد لمعانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ودلالته  
بحسب المقام ، أشهرها ما يلي :

١- التَّسْوِيَةُ : ويعنى بها استواء أمرين عند المستفهم بالهمزة ، وعدم علم  
أحدهما بعينه ، بحيث يصير الكلام بها خبراً جرى عليه لفظ الاستفهام ، إذ إن  
صورة همزة التسوية في الكلام هي صورة همزة الاستفهام المحضة المعادلة لـ  
« أم » ، إلا أنها تقع بعدما يدل على تسوية كلفظ « سَوَاءٌ » وما رادفه ، مثل : « مَا  
أَبَالِي » و « لَا أَبَالِي » و « مَا أَدْرِي » و « لَيْتَ شِعْرِي » ، ونحو ذلك (٥)

وضابط « همزة التسوية » : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر  
محلها (٦) ومن أمثلتها نحو قوله - تعالى - : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

= أم بَيَّانٌ « حيث حذف همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها ، وهي « أم »  
والتقدير : « أَسْبَعُ » .

(١) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١/ ١٨٥ ، طبعة الهيئة نصرية العامة للكتاب ، وإتحاف فضلاء البشر ،  
للدمياطي : ص ١٢٨ .

(٣) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو للكعب بن زيد في جواهر الأدب : ص ٣٦ ، والمعنى

١٤ / ١ وغيرهما ، والشاهد فيه قوله : وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ حيث حذف همزة الاستفهام دون أن تليها  
« أم » وهو قليل لعدم وجود القرينة ، والتقدير : « أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟ » .

(٤) انظر : جواهر اللب : ص ٣٥ ، ٣٦ ، المعنى ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٥) انظر : الجنى الدانى : ص ٣٢ ، وجواهر الأدب : ص ٣٩ ، المعنى ١ / ١٧ .

(٦) انظر : المعنى ١ / ١٧ ، والجنى الدانى : ص ٣٢

تُنذِرُهُمْ؟<sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمراد - والله أعلم - : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِغْفَارُ وَعَدَمُهُ»، ومنه نحو : «مَا أَبَالِي - أو - لَا أَبَالِي أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» و «مَا أَذْرِي - أو - لَا أَذْرِي أَقَمْتَ أَمْ لَمْ تَقُمْ» و «لَيْتَ شِعْرِي أَرْضَيْتَ أَمْ سَخِطْتَ» .

٢- **التقرير** : وضابطه : حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه<sup>(٣)</sup> وهذا الأمر هو الذي يلي « همزة التقرير » ، فعلا كان ، كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾؟<sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَفْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾؟<sup>(٥)</sup> ، أو اسما كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُتَى الْبَيْتِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾؟<sup>(٦)</sup> .

ومن ذلك ندرك أن التقرير في صورة الاستفهام إلا أنه مجرد من معناه ، إذ إن الاستفهام يكون ممن لا يعلم لمن يعلم ، أو يتوهم أنه يعلم ، لكسي يعلم المستفهم ، أما التقرير فإنه يكون ممن يعلم لمن يعلم ليحمله على الإقرار والاعتراف بما يعلم<sup>(٧)</sup> .

٣- **الإنكار الإبطالي ، أو اللويحي** : كون الهمزة للإنكار الإبطالي يقتضى عدم وقوع ما بعدها وأن مدعيه كاذب<sup>(٨)</sup> ، ومن ذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَفَأَصْفِنَاكُمْ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخِذَ مِنَ الْمَلٰٓئِكَةِ إِنۡشَاً ﴾؟<sup>(٩)</sup> ،

(١) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٢) سورة المنافقون : من الآية ٦ .

(٣) انظر: المغنى لليبب ١٨ / ١ ، والجنى الداني : ص ٣٢ .

(٤) سورة الزمر : من الآية ٣٦ .

(٥) سورة الشرح : الآية الأولى .

(٦) سورة المائدة : من الآية ١١٦ .

(٧) انظر : رصف المباني : ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٨) انظر: المغنى ١٧ / ١ .

(٩) سورة الإسراء : من الآية ٤٠ .

وقوله - تعالى - : ﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا ﴾ ؟<sup>(١)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَمْحِثْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ؟<sup>(٢)</sup> .

وكون الهمزة للإنكار التوبيخى يقتضى وقوع ما بعدها وأن فاعله ملوم<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ؟<sup>(٤)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَيْفَاكَ ءِالِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ ؟<sup>(٥)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعٰلَمِينَ ﴾ ؟<sup>(٦)</sup> .

٤- **النهكم** : ومعناه : الاستخفاف بالمستفهم عنه ، ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يُعْبُدُ ءَابَاؤُنَا ﴾ ؟<sup>(٧)</sup> ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذَّكُرُ ءِالِهَتَكُمْ ﴾ ؟<sup>(٨)</sup> .

٥- **الاستدعاء** : ويكون طلبيا ، أي : للأمر بإيجاد ما بعد الهمزة<sup>(٩)</sup> ، ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ ؟<sup>(١٠)</sup> ، أي : أسلموا ويكون تعجيبا أي : للتنبية على لطيفة فيما بعدها<sup>(١١)</sup> ومنه قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ؟<sup>(١٢)</sup> ، ويكون استبطائيا ، أي :

- 
- (١) سورة الطور : من الآية ١٥ .  
 (٢) سورة الحجرات : من الآية ١٢ .  
 (٣) انظر : المغنى ١ / ١٧ .  
 (٤) سورة الصافات : الآية ٩٥ .  
 (٥) سورة الصافات : الآية ٨٦ .  
 (٦) سورة الشعراء : الآية ١٦٥ .  
 (٧) سورة هود : من الآية ٨٧ .  
 (٨) سورة الأنبياء : من الآية ٣٦ .  
 (٩) انظر : جواهر الأدب : ص ٤١ .  
 (١٠) سورة آل عمران : من الآية ٢٠ .  
 (١١) انظر : جواهر الأدب : ص ٤٥ .  
 (١٢) سورة الفرقان : من الآية ٤١ .

لطلب تعجيل إيجاد ما بعدها (١) ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ؟ (٢)



## ب - همزة النداء :

هي حرف تختص بالاسم كسائر حروف النداء ، ولا ينادى بها إلا القريب ، وما سواها للبعيد ، وهو مذهب سيويه والجمهور (٣) وقيل : إن مثلها في نداء القريب همزة النداء الممدودة : « آ » ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين (٤) ؛ واختاره ابن عصفور (٥) ، وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين أن « آي » لنداء القريب مثل الهمزة (٦) ، وزعم ابن الخباز أن « الهمزة » تكون لنداء المتوسط بين القريب والبعيد ، وهو مردود بكونه خرقا للاجتماع (٧)

وكون الهمزة لنداء القريب وما سواها من أحرف النداء للبعيد هو الصحيح ، إذ إن سيويه أخبر بذلك رواية عن العرب (٨)

وإنما اختصت « الهمزة » بنداء القريب لأن رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبا ، وهي خالية عن رفع الصوت (٩) ، والنادى بها يكون قريبا قريبا حسيا أي : في المسافة والمكان ، نحو : « أزيْدُ تَكَلِّمْ » و « أهْنِدُ أَنْصِتِي » وقول الشاعر :

(١) انظر: جواهر الأدب : ص ٤١ .

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٦ .

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ (هارون) ، والهمع ٢/٢٦ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

(٥) انظر: شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور ٢/٨٢ ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

(٦) انظر : المقتضب ، لأبي العباس المبرد ٤/٢٥٨ ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة

(٧) انظر : المغنى ١/١٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٢/٢٣٠ ( هارون ) .

(٩) انظر: شرح الأمموزج في النحو ، للزمخشري ، بشرح الأردبيلي : ص ١٩٣ ، تحقيق الدكتور /

حسنى عبد الجليل يوسف .

أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ \* \* وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمَعْتَ صِرْمِي فَأَجْمَلِي (١)  
 وقد يكون قريبا قريبا معنويا ، نحو : « أَرَبُّ الْكُونِ مَا أَعْظَمَ قُدْرَتَكَ » و « أَبِي تَقَدَّمَ » .  
 هذا ... ولم يرد في القرآن الكريم نداء بالهمزة ، إلا أن القراء جعل منه قول الله -  
 تعالى - : « أَمِنْ هُوَ قَيْنَتْهُ آتَاءَ اللَّيْلِ » (٢) - بتخفيف الميم - ، وهي قراءة نافع  
 وحزة وابن كثير ويحيى بن وثاب (٣) ، فقد نص القراء على أن كون الهمزة  
 للنداء في هذه الآية هو أحد وجهين ، وهو وجه حسن (٤) ، والتقدير : « يَا مَنْ هُوَ  
 قَانِتٌ » ، أما الوجه الآخر فهو كون الهمزة للاستفهام ، وقد دخلت على المبتدأ وهو  
 « مَنْ » ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : « أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ كَأَنَّاسِي  
 الْكَافِرِ الْمُخَاطَبِ بِقَوْلِهِ - تعالى - : « تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا » (٥) - والله أعلم - .  
**جد - همزة المعاقبة :**

يعنى بها « الهمزة » المعاقبة لحرف الجر الأصيل في القسم وهو « الباء » ،  
 وتكون مقصورة ، نحو : « اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ » (٦) ، إذن « همزة المعاقبة » هي المعاقبة لـ  
 « بَاءِ » القسم ، لتصرفها ، إذ إنها تكون للقسم وغيره ، ويجر بها كل مقسم به ،  
 ظاهرا كان أو مضمرا ، بخلاف غيرها من أحرف القسم ، فإنها لا تتصرف  
 كتصرف « الباء » ، ومن ثم ينبغي أن تكون « الهمزة » - مقصورة ومحدودة -  
 عوضا عن « بَاءِ » القسم ، معاقبة لها خاصة دون سائر حروف القسم (٧)

(١) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني : ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٧ ، والشاهد في قوله : « أَفَاطِمٌ » ، يريد أفاطمة ، وهو نداء مرخم بالهمزة للتقريب .

(٢) سورة الزمر : من الآية ٩ .

(٣) انظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي ٢/ ٣٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ ، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار ..

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ .

(٥) سورة الزمر : من الآية ٨ .

(٦) انظر : الجنى الداني . ص ٣٣ ، ووصف المباني : ص ٥٣ .

(٧) انظر : وصف المباني : ص ٥٣ .

هذا ... وقد اختلف في الجار للاسم المقسم به بعد « الهمزة المعاقبة » ،  
فذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالهمزة لكونها عوضا عنه ، وهو « الباء » (١) .

ويعُدُّ ... فهذا هو تمام القول في بحث أحوال الهمزة وخصائصها ، وقد علمنا  
أنها ترد مفردة ، وترد ملتقبة مع غيرها في كلمة ، أو في كلمتين ، أو فيما هو  
كالكلمتين ، وللهمزة في جميع الأحوال أحكام من حيث التحقيق والتخفيف ،  
نعرض لها بالتفصيل فيما يلي من المباحث ، وبالله الاستعانة وهو وليُّ التوفيق .

